ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

التصعيد اليمني... مواجهة مع خطوط الإمداد الإقليمية لـ «إسرائيل»

إسراء الفاس

أعلنت صنعاء دخول المرحلة الرابعة في الحصار البحري ضد كيان الاحتلال الإسرائيلي، في خطوة تصعيدية تهدف إلى تحقيق مزيد من الضغط على خط دفع العدو باتجاه وقف حربه على قطاع غزة. والمرحلة الجديدة لا تعرف استثناءات، إذ إن بيان المتحدث باسم القوات المسلحة اليمنية أشار إلى أن الاستهداف سيطال أي شركة شحن تتعامل مع الموانئ الإسرائيلية، بصرف النظر عن جنسية الشركة، وفي أي مكان تطاله الأيدي اليمنية.

العملية ليست مجرد توسيع للحصار، هي تحول استراتيجي ينقل المعركة من ملاحقة السفن المرتبطة مباشرة بموانئ الاحتلال إلى ضرب كل أذرع الإمداد وشل الموانئ المحتلة بالكامل، لإلحاقها بميناء إيلات المعطل منذ أشهر.

عمليات رصد دقيقة باشرتها القوات اليمنية للسفن العاملة على خطوط الإمداد، بين شرق المتوسط والموانئ المحتلة، إضافة إلى ناقلات النفط التي تُضخ يوميًا في شرايين الكيان. والخطوة اليمنية أتت بعد رسالة تلقاها زعيم أنصار اللّه السيد عبدالملك الحوثي من قيادة حماس الأسبوع الماضي. الرسالة وصفت بشديدة التأثير، فقد كشفت حجم المأساة الإنسانية في غزة، وتضمنت نداءً في طلب العون من اليمن.

لعل مضامين الرسالة كانت تتبدى في نبرة وملامح في خطاب السيد الحوثي الأخير؛ وهو يعري «الموقف العربي السلبي السيء، والمتخاذل والمتواطئ» الذي أثر في مواقف الدول الإسلامية،»التي كانت ستقف مواقف أقوى مما هي عليه الآن.. لو وقف العرب مواقف أقوى، لكن معروف أن كبار الأنظمة العربية لها موقف سلبي أزاء من يتحرك في هذا المسار، في هذه القضية الفلسطينية بشكل أكبر؛ ولذلك موقفهم سلبي جدًا من الجمهورية الإسلامية في إيران".

بشكل غير مباشر، يحذر السيد الحوثي يحذر التي تذرف دموع التضامن إعلاميًا بينما سفنها تغذي أسواق الاحتلال، حتى تقدم حلولاً وبدائل اقتصادية لتعويض الخسائر التي يحققها الحصار اليمني.

تركيا خط الإمداد الأكبر

"نظام إسلامي يظهر التعاطف إعلاميًا مع الشعب الفلسطيني، وعدد ما قدمته سفنه أكثر من أي دولة

في العالم»، عن تركيا كان يتحدث قائد أنصار اللّه.. تركيا الداعم الأكبر لـ «إسرائيل» في البحار، وفق ما أظهرته بيانات الملاحة العالمية. وقد شهد حجم الشحن البحري من تركيا إلى «إسرائيل» ارتفاعًا ملحوظًا خلال العدوان على غزة، وتحديدًا خلال النرحلة الممتدة من ٣ أيار/مايو إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤، وهي المرحلة الزمنية التي أعلنت خلالها أنقرة رسميًا قطع العلاقات التجارية مع الكيان الإسرائيلي. وخلالها، تجاوز عدد رحلات الشحن البحري بين تركيا و»إسرائيل» ٣٤٠ رحلة، وبلغ عدد السفن التي أبحرت من الموانئ التركية إلى الموانئ المحتلة ١٠٨ سفن.

في تقرير نشره في نيسان/أبريل الماضي، تحدث موقع "Türkiye Today's" عن حركة تصدير نشطة جدًا من تركيا إلى السوق الإسرائيلي. واستند إلى بيانات وزارة التجارة التركية ومجلس المصدرين الأتراك (TİM) لشهر آذار/مارس الماضي، والتي كشفت أن صادرات تركيا من الحبوب والبقوليات والبذور الزيتية ومشتقاتها في المرتبة الأولى ضمن الصادرات التركية إلى الأراضي المحتلة، تليها صادرات الصلب التي سجلت ارتفاعًا غير مسبوق بلغ نحو ٩ آلاف بالمئة مقارنة بالشهر نفسه من العام السابق. وقد بلغت قيمة صادرات تركيا من الصلب إلى الأراضي المحتلة في مارس/آذار ٢٠٢٤ نحو ١٣ مليونًا و٩٠١ ألفًا و٤٧٠ دولارًا، مقارنة بـ١٥٣ ألفًا و٤٠٠ دولار فقط في الشهر نفسه من العام ٢٠٢٣، وهو ما يمثل زيادة سنوية مذهلة بنسبة ٨٩٦٢,٢٪، بحسب التقرير التركي .

موانئ مصر والسعودية خطوط امداد

على خط موازٍ، شكّلت الموانئ المصرية جسر إمداد بحري نشط آخر. ومع إطباق الحصار على غزة بإغلاق المنفذ البري الوحيد الذي يصل القطاع بالعالم، تحولت خمس الموانئ المصرية إلى منافذ إمداد رئيسة للكيان لقربها الجغرافي، وهي: الإسكندرية، دمياط، الدخيلة، بورسعيد والعريش.

كما كشفت البيانات الرسمية المصرية، والصادرة عن «المجلس التصديري»، أن قيمة الصادرات المصرية من الأسمنت إلى «إسرائيل» خلال العام ٢٠٢٤ هي الأعلى منذ بدء التجارة بين الجانبين. وبحسب الأرقام التي استعرضها تقرير نشره موقع «عربي بوست» في آب/أغسطس ٢٠٢٤:

- في العام ٢٠٢١: بلغت قيمة صادرات الأسمنت المصرية إلى الكيان ١,٣٨ مليون دولار.
- في العام ٢٠٢٢: ارتفعت إلى ١,٦٥ مليون دولار.
- في العام ٢٠٢٣: سجلت ٣,٨٠ مليون دولار.
- من كانون الثاني/يناير وحتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤: قفزت قيمة صادرات الأسمنت المصرية إلى ٥٠,٧ مليون دولار.

إلى جانب ذلك، يتكشّف مؤخرًا الدور الذي تؤديه الموانئ السعودية، والتي دخلت ضمن خطوط الإمداد. وقد نشر الإعلام الحربي اليمني، قبل يومين، مقابلات مع طاقم السفينة "ETERNITY C" التي أغرقتها القوات اليمنية، والذين أقروا أن ميناء إيلات كان وجهة السفينة التي اتجهت من ميناء بربرة في الصومال، وأن ميناء جدة السعودي كان سيكون وجهة لغرض التمويه والتموين.

هذا؛ وتشكل الموانئ السعودية محطة لتفريغ حمولات لبضائع تستوردها «إسرائيل» من الشرق (الصين، الهند..) منها ما يُعاد شحنه بحرًا، أو يُشحن برًا عبر الأردن، وهو ما فعلته الإمارات والبحرين، وتناوله تقرير «تايمز أوف إسرائيل» ومصادر إسرائيلية أخرى.

إن استعراض حجم الإمداد التركي والعربي النشط إلى الكيان يكشف حجم التواطؤ الفاضح، ويطرح تساؤلًا: بأي منطق تقدم الأنظمة العربية، ومعها تركيا، مصلحة «إسرائيل» على أمنها القومي؟ أمن يترنح تحت تهديدات إسرائيلية-أمريكية معلنة بتهجير سكان غزة ما يضرب عمق مصر والأردن، وبمشروع تقسيمي يتسلل من خاصرة سوريا، وبعربدة إسرائيلية تجتاح المنطقة بلا رادع ولا حساب.

أي مستقبل أسود يمهّده هؤلاء لدولهم وشعوبهم، وأي أنظمة حكم بمنظورهم ستنجو من ارتدادات هذا الانهيار الاستراتيجي؟!

إن المشهد برمته يعيدنا إلى كلمات الشهيد يحيى السنوار يوم وقف متحدثًا عن غزة: «ستفضح هذه المدينة كل المطبّعين، وتخزي كل المنسقين، وتكشف حقيقة كل المفرطين والمتنازلين."

مأساة غزة تفضح النفاق السياسي والإنساني.. فرنسا أنموذجًا

ايهاب شوقي

يبدو أن قضية الاعتراف بدولة فلسطينية قد أصبحت بوابة لإبراء الذمم واحتواء الرأي العام الداخلي والتبرؤ من أكبر جريمة إنسانية في العصر الحديث، في قطاع غزة. ويبدو أن هذا الاعتراف يجمع بين الدول العاجزة عن مواجهة أميركا ونفوذها وبين الدول المتواطئة والمشاركة في العدوان عمليا؛ بينما ترفع شعارات إنسانية مخادعة نظريا.

اللافت أن الدول التي تتغنى بحقوق الإنسان ورفض القتل والتهجير، هي من تشارك عمليا في تسليح الكيان؛ وتسهم في إجراءات التهجير، بحسب ما فضح مؤخرا من مشاركة فرنسا في تهجير نخب غزة من الأطباء والمهندسين إلى الأردن وفرنسا.

وقبل الخوض في رصد النفاق الدولي، وخاصة الفرنسي، يجب إلقاء الضوء على أكبر مؤتمر للخداع والنفاق، والمتمثل بـ»مؤتمر التحالف الدولي لإقامة الدولة الفلسطينية»، والذي تقوده فرنسا والسعودية.

هذا التحالف شكلي ودعائي، حيث يعترف بالفعل رسميا نحو ١٤٧ دولة من أصل ١٩٣ دولة عضوًا في الأمم المتحدة، أي ما يعادل نحو ٧٥ في المئة، بدولة فلسطين، بينما ترفض أميركا وتمارس حق الاعتراض «الفيتو»، وتصف مؤتمر التحالف بأنه غير مثمر. وبالطبع تتحدث «إسرائيل» بلغة حاسمة عن خروج الدولة الفلسطينية من قاموسها، وتصف من سيلحق بقائمة الدول المعترفة بها بمعاداة السامية وتشجيع «إرهاب حماس".

في هذا الصدد؛ لا بد من وقفة لرصد هذا النفاق السياسي المتمثل بمستويين من الخداع: أولهما؛ يتعلق بالاعلانات السياسية الفارغة، وثانيهما يتعلق بالمساعدات الإنسانية الدعائية، والتي تخفي وراءها إجراءات عملية لدعم العدوان وحرب الإبادة، ومناقشة أسباب هذا النفاق وخلفياته وأبعاده الخارجية والداخلية في هذه الدول؛ وهو يتبدى :

أولاً- الاعلانات السياسية الفارغة

أعلنت فرنسا أنها ستعترف بالدولة الفلسطينية، في سبتمبر/أيلول المقبل، وأصدرت صورة دعائية بأنها على خلاف مع نتنياهو وترامب، وتدين الأوضاع الإنسانية المتدهورة في غزة وتطالب بوقف الحرب فورًا. وما يجعلنا نصفها بالفارغة، هو غياب الالتزامات العملية بتنفيذ هذه الدعايات، حيث لا تعدو كونها استمرارا لبيانات الجامعة العربية أو التكتلات الأوروبية أو حتى بيانات ما يسمى «اليسار الإسرائيلي»، بينما عمليا هناك تعاون مع «إسرائيل» وحماية لها من المحاسبة والعقوبات، والأكثر سوءا هو تسليحها ودعمها بذخائر القتل، وحتى مساعدتها في تهجير سكان غزة. هذا فضلا عن رعايتها للإرهاب في سوريا بعد معاداتها للنظام السابق بسبب موقفه الداعم للمقاومة. ويكفينا هنا استعراض نماذج بسيطة تفضح هذا الدعم العسكري لحرب الإبادة ممن يتغنون زورا بإدانة الوضع الإنساني في غزة:

١- التواطؤ في التهجير: كشفت التقارير، وأبرزها تقرير المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، أن فرنسا متورطة في إجراءات تندرج تحت بند «مخطط تهجير». وقال المرصد إنه حصل على معلومات خطيرة مؤكدة تُثبت تورط السفارة الفرنسية في القدس، بالتنسيق مع جيش الاحتلال، لتنفيذ مخطط لتهجير لكفاءات فلسطينية من غزة»، مؤكدا: «أن عمليات الإجلاء تستهدف حملة الدكتوراه والأطباء والمهندسين والمؤرخين والمتخصصين في الثقافة والآثار». وقال إنه : «يتم تجميع المُرحّلين فجرًا وسط القطاع، وينقون إلى مطار رامون تحت حماية الطيران الحربي، مع حديث عن نقلهم لاحقًا إلى الأردن عبر جسر الملك حسين".

٢- تسليح الكيان ودعمه عسكريا: في فرنسا، كشفت ١٠ منظمات غير حكومية، بينها حركة «أوقفوا تسليح إسرائيل» وحركة «المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات»، أن فرنسا ترسل أسلحة بشكل منتظم إلى «إسرائيل» منذ بداية الإبادة الجماعية في غزة. وذكر التقرير أن فرنسا ترسل أسلحة إلى «إسرائيل» عن طريق البحر والجو بشكل منتظم ومستمر. وبحسب التقرير، المعدات العسكرية صُدّرت من فرنسا إلى الكيان ضمن فئتين منفصلتين، تضمنت: قنابل وقنابل يدوية وطوربيدات وصواريخ وذخائر وقاذفات صواريخ وقاذفات لهب ومدفعية وقطع غيار وملحقات بنادق وبنادق صيد عسكرية.

كما تم توثيق إرسال الولايات المتحدة الأميركية أجزاء من طائرة مقاتلة من طراز «إف-٣٥» إلى «إسرائيل»، عبر مطار شارل ديغول في باريس. ومؤخرا، رفض عمال في ميناء مرسيليا-فوس في خليج فوس في جنوب فرنسا تحميل قطع غيار لرشاشات على متن سفينة متجهة إلى «إسرائيل".

أما ماكرون، والذي يصنّف ليبراليًا اجتماعيًا، يرفع رايات حقوقية ويتغنى بفرنسا رائدة العدالة وحقوق الانسان، يحاول التبرؤ النظري من جريمة القرن في غزة. كما يحاول احتواء الوضع الداخلي الشعبي الذي بدأ يتململ من المساعدات الفرنسية للإرهاب الصهيوني، والذي بدأ يدخل إلى نطاقات عملية مثل تمرد عمال الميناء وربما يفتح الباب لتصعيد شعبي مع زيادة الجرم وتطوراته بالتهجير القسري الذي تلوح نذره في الأفق.

هذا الوضع الدعائي والمخاوف موجودة عند بريطانيا، والتي لوحت بأنها ستحذو حذو فرنسا في الاعتراف بالدولة الفلسطينية على الرغم من استمرارها في تسليح الكيان ورفض المحكمة العليا للدعوى المقامة بوقف تصدير الأسلحة التي تستخدم في العدوان والقتل في غزة. وهو أيضا نوع من النفاق لحل التناقض بين دعم الجريمة الصهيونية وبين اللافتة اليسارية لحزب العمال الحاكم حاليا، والذي عرف بدعمه التاريخي للفلسطينيين.

ثانيا- المساعدات الإنسانية الدعائية

كما ينافق العالم سياسيا، لا يقل النفاق الإنساني خسة عنه؛ فقد تتظاهر الدول بالمساعدات الإنسانية وإنزالها جويًا، وهو أمر يفضحه استعراض صغير وملخص للمساعدات المطلوبة لتلبية الاحتياجات الرئيسية لغزة:

وبشكل مختصر، يحتاج القطاع إلى ٦٠٠ شاحنة يوميا على الأقل، ومتوسط حمولة الشاحنة نحو ٢٠ طنا، أي تحتاج غزة إلى ١٢,٠٠٠ طن مساعدات يوميًا لتلبية الاحتياجات الغذائية والدوائية واللوجستية الأساسية.

عند استعراض المساعدات التي تتغنى بها الدول، نجد هذه لأرقام المضحكة:

١. بلغت مساعدات بريطانيا منذ بدء الحرب نحو ١١٠ طنا، بما يعادل نحو خمس شاحنات.

٢. بلغت مساعدات التحالف الدولي نحو١,٥٠٠ طنا، أي أقل من مئة شاحنة.

٣. بلغت مساعدات الولايات المتحدة في ٤ إسقاطات جوية نحو ٨٠ طنا، أي ٤ شاحنات.

٤. مساعدات الأردن والإمارات الأخيرة بلغت نحو ٢٥ طنا، أي ما يعادل شاحنة واحدة من ٦٠٠ شاحنة على الأقل مطلوبة في اليوم الواحد.

المضحك أيضا أن وزير الخارجية الفرنسي قال إن باريس ستلقي ابتداء من الأسبوع القادم ٤٠ طنا من المساعدات فوق قطاع غزة، «وهو ما يعادل شاحنتين». كما ذكر بأن هناك ٥٢ طنا محجوزة على المعابر، وهو ما يعادل أقل من «٣ شاحنات»، وهذه الأرقام تكشف بجلاء حقيقة الاستهزاء بالرأي العام وتصدير أرقام تفترض جهل الرأي العام بالمساعدات المطلوبة.

الخلاصة:

إننا نشهد وضعًا للنظام العالمي فيه افتضاح واضح للافتات الحقوقية والديمقراطية الكاذبة التي تتواطأ فيها دول الغرب «التقدمي» مع الكيان المجرم، وتتواطأ فيها دول «عربية وإسلامية» مع الكيان، إما خوفًا من المواجهة أو حقدًا على المقاومة.. إأننا نمر بلحظة توتر مع هذا الغرب المتوحش، وهذا الشرق الجبان، والذي بدأ يخشى غضب الرأي العام وافتضاح حقيقة هذه الأنظمة الغربية والشرقية، وهو ما يجبره على إجراءات شكلية وإعلانات سياسية فارغة، ولكنها لن تنطلي على الجماهير.

تقاطع أميركي - أوروبي - صهيوني مع الجولاني على إنهاء «جماعته»

حسان الحسن

يبدو أن حوادث محافظة السويداء، في الجنوب السوري، جاءت لتشكّل في أحد جوانبها نقطة التقاء لمصلحةٍ مشتركةٍ بين الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي والعدو الإسرائيلي وسلطة الأمر الواقع الراهنة في دمشق. ونقطة الالتقاء هذه هي التخلص من المجموعات الإرهابية المسلحة، بعدما المهمة الموكلة إليها شارفت على الانتهاء، وهي إسقاط الدولة السورية، ثم تمزيق النسيج الوطني السوري ودفع البلد نحو الفدرلة التي بدأت أولى «بشائرها» فعليًا وعلنيًا، إثر حوادث السويداء الإليمة، حيث ارتكبت المجموعات الإرهابية أفظع الجرائم في حق الموحّدين الدروز في جبل العرب.

لقد استغل الكيان الإسرائيلي هذه الجرائم، ليبرز على الساحة بصورة «حامي الأقليات في المنطقة»، غير أن هدفه الخفي والحقيقي هو تفتيت سورية وهذه المنطقة وتحويلها إلى كياناتٍ مذهبيةٍ متناحرةٍ، لا صوت يعلو فيها على الصوت الصهيوني. كذلك يحاول الكيان الغاصب تصوير نفسه دومًا المنقذ بين الأقليات الطائفية والأثنية، من شر الإرهاب التكفيري. و»لكل من الأطراف الدوليين والطرف المحلي المذكورين آنفًا حساباته، في مسألة التخلص من المسلحين الإرهابيين التكفيريين الأجانب والسوريين، أو على الأقل تقليص نفوذهم»، بحسب رأي مصادرٍ سياسيةٍ سوريةٍ عليمةٍ.

وترى هذه المصادر أن: «للأميركيين مصلحة في تلميع صورة سلطة أبي محمد الجولاني المنبثقة من جبهة النصرة في بلاد الشام، والمصنّفة دوليًا بالإرهابية سابقًا، كون هذه السلطة تحظى بدعمٍ خليجيٍ، لأن دول الخليج (الفارسي) ترى في الجولاني «الرئيس» المعادي لإيران وللمقاومة في لبنان، ولواشنطن مصالح استثمارية مشتركة مع دول الخليج، وفي طليعتهم المملكة السعودية".

كما ترى المصادر عينها أن: «للاتحاد الأوروبي هاجس الخوف من انتقال الإرهابيين من سورية ولبنان، عبر البحر المتوسط، إلى أوروبا، كذلك يسعى الاتحاد إلى تهدئة الأوضاع في سورية لإعادة اللاجئين السوريين من البلدان الأوروبية إلى ديارهم السورية".

بالنسبة إلى «الكيان الإسرائيلي»: «لا ريب غير المناسب له انتشار مسلحين تكفيريين في بلدٍ محاذٍ لفلسطين المحتلة تابعين لتركيا، لما لها من علاقةٍ مع حركة حماس»، ودائمًا برأي المصادر. أما بالنسبة إلى الجولاني، فتلفت إلى أنه: «يسعى من جهته إلى محاولة الإمساك بالسلطة والاستمرار في موقعه الراهن. لذلك يحاول الظهور بصورة «المدني المعتدل»، وأنه طوى تاريخه الذي أمضاه في التنظيمات الإرهابية المسلحة، بخاصةٍ تنظيم القاعدة». وفي هذا السياق، وتأكيدًا لما ورد آنفًا، تشير المصادر السياسية السورية عينها إلى أن: «سلطة الجولاني الراهنة قد أصدرت بيانات رسمية عدةٍ، عقب حوادث السويداء، أعلنت فيها تورط بعض عناصر الأمن غير المنضبطين، في بعض الجرائم التي ارتكبت بحق أهالي السويداء، هذه «بادرة حسن نيةٍ» من الجولاني أزاء المجتمع الدولي»، تختم المصادر.

وسط هذه الأجواء، يطرح هذا السؤال: «هل تحكم سورية، اليوم، حكومة حقيقية، أي بالمنعى التقليدي، هل لديها جيش وطني يأتمر لها، وينفّذ قراراتها الأمنية والعسكرية والدفاعية على الأرض، كي تتخلص من التطرف والإرهاب؟». وهنا يكتفي مرجع سوري بالرد، بسؤال آخر: «هل يعقل أن حكومة معظم أعضائها من المتطرفين، أن تبادر هي بنفسها، إلى التخلص من الإرهاب؟".

تعقيبًا على كل ما ورد آنفًا، يتوقع مرجع سوري مخضرم: «ذهاب السلطة الراهنة بعد إنتهاء صلاحياتها، بخاصةٍ بعد توصلها إلى إتفاقٍ أمنيٍ مع العدو الإسرائيلي، في باريس، في الأيام الفائتة برعايةٍ أميركيةٍ، أعطى "لإسرائيل" السلطة على الجنوب السوري بأكمله". ويرجحّ :"استبدال سلطة الجولاني بسلطة "معتدلةٍ"، على غرار دول الخليج، تكون جاهزة للسير بخطة "السلام الأميركي في الشرق الأوسط" التي تفضي إلى حل الدولتين، أي قيام دولة فلسيطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبالتالي تمرير خطط سكك الحديد بين الهند وحيفا مرورًا بالمملكة السعودية، لمنافسة المشروع الصيني "الحزام والطريق"، أو ما يعرف تاريخيًا بـ"طريق الحرير". ولكن تبقى العبرة في التنفيذ، وبالتالي إمكان نجاح هذه الخطة الأميركية وبلورتها، والتي تعارضها "إسرائيل" التي ترى أن "الضفة الغربية (يهودا والسامرة)، هي جزء لا يتجزأ من أرض الكيان الغاصب".